



## فرص ضائعة

التوفيق بين ملاحقة داعش قضائياً، والبحث عن  
الأشخاص المفقودين في سوريا



# فرص ضائعة

التوفيق بين ملاحقة داعش قضائياً، والبحث عن  
الأشخاص المفقودين في سوريا

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢



المركز السوري للعدالة والمساءلة

## المركز السوري للعدالة والمساءلة

المركز السوري للعدالة والمساءلة منظمة سورية، غير ربحية متعددة مصادر الدعم. يتطلع المركز إلى سوريا ينعم فيها الناس بالعدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، حيث يعيش المواطنون من جميع مكونات المجتمع السوري بسلام. ويعزز المركز عمليات العدالة الانتقالية والمساءلة في سوريا من خلال جمع وحفظ الوثائق، وتحليل البيانات وفهرستها، وتشجيع النقاش العام حول العدالة الانتقالية داخل سوريا وخارجها.

للمزيد من المعلومات تفضل بزيارة  
[ar.syriaaccountability.org](http://ar.syriaaccountability.org)

فرص ضائعة: التوفيق بين ملاحقة داعش قضائياً، والبحث عن  
الأشخاص المفقودين في سوريا

تشرين الأول ٢٠٢٢

صورة الغلاف: داخل سجن النقطة 11 المشهور في مركز مدينة  
الرقّة

# قائمة المحتويات

١	المقدمة
٣	مقاضاة البيتلز، وفهم تفاصيل منظومة الاعتقال المعتمدة لدى تنظيم داعش
٥	مواقع مراكز الاعتقال وأساليب إدارتها
٧	أماكن تنفيذ الإعدامات، ومواقع المقابر
٨	كيف يمكن للجهات الفاعلة المعنية بالمساءلة أن تساند التحقيقات؟
٩	تحديد القضايا ذات الصلة بالبحث عن المفقودين
١٠	تبادل الأدلة مع المركز، أو اطلاعه عليها
١٠	الربط بين الشهود والمركز
١٠	السماح بالوصول إلى المتهمين
١١	خلاصة واستنتاجات
١٣	الملحق: مصادر متاحة للآليات المعنية بالمساءلة
١٣	الملحق ١: ما هي البيانات التي لها صلة بالتحقيقات في مصير المفقودين؟
١٣	الملحق ٢: أسئلة موجهة إلى المتهمين من داعش
١٥	الملحق ٣: معلومات خاصة بالشهود
١٧	الملحق: وضع خارطة للسجون التي استخدمها «البيتلز»

# المقدمة

الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش في سوريا، حرص على وضع البيانات والمعلومات التي توصل إليها بين يدي آليات العدالة في الخارج، وبادر إلى إعلام السلطات القضائية المعنية بهوية الجناة الذين تمكن المركز من إمطة اللثام عنهم. ولكن ما انفكت دوائر الادعاء العام تتجاهل مرارًا الطلبات التي تقدم المركز بها للحصول على المعلومات، وهو ما جعل عملية تدفق البيانات تسير باتجاه واحد، ومن طرف المركز فقط.

ومن نافل القول هو أن الأدلة التي يتم الكشف عنها في معرض مقاضاة عناصر داعش تنطوي على معلومات لا تُقدر بثمن في سياق بحث المركز عن الأشخاص المفقودين في المناطق التي كانت واقعة تحت سيطرة التنظيم في سوريا. ومن أجل وضع فرضيات حول مصير الأشخاص المفقودين، يعتمد المركز على مجموعة واسعة من الأدلة السياقية من قبيل أساليب إدارة السجون، وأنماط نقل وترحيل المعتقلين من سجن إلى آخر. يحفظ المركز هذه المعلومات في قاعدة البيانات الآمنة والتابعة له - كما يفعل ذلك بخصوص البيانات عن الأشخاص المفقودين من قبل الفقدان وجميع المعلومات الأخرى التي يحصل عليها المركز في سياق برنامجه الخاص بملف الأشخاص المفقودين - ويعمد المركز إلى مشاركة هذه المعلومات مع العائلات التي تبحث عن أحبائهم. وغالبا ما تتوفر بحوزة المعتقلين في مراكز الاحتجاز الأوروبية من العناصر المنتمين لتنظيم داعش معلومات في غاية الأهمية للتحقيقات التي يجريها المركز، ولكن لا يتم استجوابهم عن الأشخاص المفقودين رغم ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، تتوفر معلومات قيمة بحوزة الشهود الذين استدعتهم دوائر الادعاء العام في سياق تلك المحاكمات الجنائية، مع أنها قد لا تبدو للوهلة الأولى كمعلومات متصلة مباشرة بأهداف الادعاء العام في المحاكمات. ومع ذلك، فلا يُمنح الشهود فرصة الإفصاح عما لديهم من

منذ أن حلت الهزيمة بتنظيم داعش، وخسر المناطق الواقعة تحت سيطرته في ربيع عام ٢٠١٩، سارع الكثير من الجناة المزعومين إلى مغادرة سوريا بصفتهم لاجئين أو مقاتلين أجانب عائدین إلى أوروبا والولايات المتحدة. وأدى ذلك بالطبع إلى انتشار المحاكمات الجنائية في السنوات الثلاث الماضية من أجل مقاضاة المنتمين إلى تنظيم داعش. ويشكل العناصر الذين يُشتبه بانتمائهم لتنظيم داعش جزءا يسيرا من مجموعة الأشخاص المسؤولين مسؤولية جنائية عن جرائم داعش في سوريا، ومع ذلك فلقد شكلت المحاكمات التي تلت فرار عناصر التنظيم فرصة سانحة للسعي إلى تحقيق المساءلة فيما يتعلق ببعض الجرائم المرتكبة في سياق النزاع السوري.

ولكن شهدت تلك المحاكمات في الوقت نفسه فرصا ضائعة حالت مع الأسف دون تحقيق عدالة بناءة لضحايا تنظيم داعش من السوريين والأجانب على حد سواء. ولعل الأهم من ذلك هو أن المحاكمات التي تُجرى في الخارج تعود بالكاد بمنافع ملموسة على العائلات السورية التي لا تزال تسعى جاهدة في البحث عن ذويها المفقودين ممن سبق وأن اعتقلهم تنظيم داعش أو اختطفهم، لتختفي آثارهم منذ ذلك الحين. ولا يزال على الكثير من عائلات ضحايا التنظيم أن تستعيد رفات ذويها وأحبّتها في الوقت الذي يمثّل فيه هؤلاء المتهمون أمام المحكمة.

وتُجرى التحقيقات في مصير الأشخاص المفقودين بشكل منفصل عن الملاحقات الجنائية بحق عناصر داعش، وهو ما يشكل تكرارا لنفس الخطأ المرتكب في سياق نزاعات وصراعات سابقة من قبيل النزاع المسلح في يوغسلافيا السابقة. ومنذ أن بدأ المركز السوري للعدالة والمساءلة في عام ٢٠١٩ [تحقيقاته](#) لمعرفة مصير الأشخاص المفقودين في المناطق

معلومات وتسخيرها لأغراض التحقيقات في مصير الأشخاص المفقودين. والمشكلة حاليا هي أنه لا يتم تبادل المعلومات على قدر من المساواة، ولا يتم استجواب الجناة بطريقة استراتيجية، ولا يتم تمكين الشهود بما يكفل تقديم كامل الدعم لعمليات تحقيق العدالة.

وكي يتسنى للمركز السوري للعدالة والمساءلة أن يبرهن بشكل أفضل على الطريقة التي يمكن من خلالها لعمليات المساءلة وتحقيق العدالة أن تساند التحقيقات المتعلقة بالأشخاص المفقودين، قام المركز بمراقبة الإجراءات الجنائية التي جرت في الولايات المتحدة ضد ألكساندا كوتي والشفيع الشيخ، وهما يمثلان عضوين من الأعضاء الأربع الذين شكلوا الخلية السيئة الصيت المعروفة باسم «البيتلز» التابعة لتنظيم داعش. وسافر الرباعي المكون من مواطنين بريطانيين إلى سوريا للانضمام لداعش، وساعد التنظيم على اختطاف **أكثر من عشرين** **أجنيبا** واحتجازهم كرهائن، منهم أربعة مواطنين أمريكيين تم إعدامهم في نهاية المطاف، وذلك خلال الفترة الواقعة بين أواخر العام ٢٠١٢ وأوائل العام ٢٠١٥. وأثناء تلك الفترة التي شهدت أيضا **توسع** داعش في ممارساته على صعيد الاحتجاز والاعتقال وصقلها، تورط «البيتلز» بمستويات متفاوتة في عمليات الاعتقال التعسفي والقتل خارج نطاق القانون والتي ارتكبت بحق عدد غير معلوم من السوريين. وأوفد المركز مراقبة لحضور الجلسات العلنية من الإجراءات التي جرت ضد أعضاء خلية «البيتلز»، وتمكنت من جمع معلومات تتعلق بنحو ١٨ موقعا تم استخدامها كمراكز للاحتجاز والاعتقال. وتواصلت المراقبة أيضا بشكل مباشر مع الشهود وعائلات المفقودين كي

تحصل على معلومات إضافية حول سبعة من هذه المراكز على وجه الخصوص كما يشرح المركز أدناه. كما أمضى المركز وقتا إضافيا عقب اختتام الإجراءات قام فيه بمقابلات مع الشهود الذين أدلوا بإفاداتهم في المحاكمة. وطوال الإجراءات تعامل الادعاء العام من طرف حكومة الولايات المتحدة مع المركز السوري للعدالة والمساءلة وتعاطف مع أهدافه، ولكنه لم يتمكن من أن يشارك أدلة مهمة أو يسهل مقابلة مباشرة مع العضو المدان في خلية البيتلز، ألكساندا كوتي. يجب ألا يحبط ذلك محاولات أخرى في هذا النوع من التعاون مستقبلا. وفي نهاية المطاف، تمكن المركز بدعم من السلطات القانونية في الولايات المتحدة من إجراء مقابلة مع ألكساندا كوتي.

ويقدم المركز السوري للعدالة والمساءلة في هذا التقرير الموجز نبذة عما توصل إليه من معلومات عن طريق مراقبة المحاكمة ومقابلة الشهود عقب ذلك كي يبرهن على أهمية الأدلة التي كُشف النقاب عنها في سياق تحقيق المساءلة وصلتها بالتحقيقات المتعلقة بالأشخاص المفقودين. كما يقدم المركز إرشادات بشأن السبل التي يمكن لآليات المساءلة أن تساند من خلالها التحقيقات التي قد تُجرى مستقبلا مع مراعاة القيود التي تحول دون الإفصاح عن البيانات القانونية الحساسة لأغراض نجاح عملية المساءلة. ويشمل الملحق المرفق بهذا التقرير الموجز مصادر ملموسة وعملية يمكن للشهود والادعاء العام الاستفادة منها. ومعلوم أن عملية تحقيق العدالة في جرائم داعش قد انطلقت لتوها، ولكن من الواضح في هذه المرحلة المبكرة أن تعاون جميع الجهات الفاعلة المعنية حتميٌ لكي يظفر جميع الضحايا من السوريين وغيرهم بتحقيق العدالة الشاملة.



المنطقة المحيطة بسجن أرمناز

مقاواة البيتلز، وفهم تفاصيل منظومة الاعتقال  
المعتمدة لدى تنظيم داعش

تابع ملايين الأمريكيين المشاهد المرعبة لاختطاف صحفيين وعمال إغاثة أمريكيين واحتجازهم، وتعذيبهم، وإعدام بعضهم، في الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥ على أيدي خلية البيتلز. وكان المواطنون البريطانيون الأربعة مسؤولين مسؤولة مباشرة عن احتجاز الكثير من الرهائن الأجانب ومنهم أربعة أمريكيين، وهم: جيمس فولبي، وستيفن سوتولوف، وبيتر كيسينغ، وكايل ميوولر. وترأس تلك الخلية المدعو محمد إمامزي (الملقب «بالجهادي جون») الذي ظهر في أكثر من مقطع فيديو وهو يذبح الكثير من الرهائن ويقطع رؤوسهم، ويُعتقد أنه قد لقي حتفه في إحدى الضربات الجوية التي شنتها قوات التحالف الدولي لهزيمة تنظيم داعش. ويُدعى العنصر الثاني في الخلية إيبين ديفيز أو «الجهادي بول»، وكان يمضي حكما بالسجن سبع سنوات ونصف في تركيا قبل تسليمه إلى المملكة المتحدة في هذا العام. وفي عام ٢٠١٨، ألقت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) القبض على العنصرين الآخرين في خلية البيتلز، وهما ألكساندا كوتي «رينغو»، والشفيح الشيخ «الجهادي جورج»، وذلك أثناء الحملة التي شنتها لاستعادة المناطق التي كانت تحت سيطرة التنظيم حينها. وظل كوتي والشيخ في عهدة قسد إلى أن تم تسليمهما إلى الولايات المتحدة، وتوجيه التهم إليهما بشكل رسمي في تشرين الأول/ أكتوبر من عام ٢٠٢٠. وأقر كوتي بذنبه في جميع التهم المسندة إليه في أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١، وأدين الشيخ بتهمة ارتكاب جريمة احتجاز الرهائن أربع مرات، وجريمة التآمر (مع منظمة إرهابية) أربع مرات في إبريل/ نيسان ٢٠٢٢. وصدرت بحق الاثنين منذ ذلك الحين ثمانية أحكام بالسجن مدى الحياة.

وصحيحٌ أن إدانة كل من كوتي والشيخ تشكل خطوة مهمة على طريق تحقيق العدالة، ولكن لم يتم التعرف على هوية رفات الضحايا الأمريكيين الأربعة أو إعادته إلى عائلاتها، ولا تزال أعداد لا تُحصى من المعتقلين السوريين الذين احتجزهم «البيتلز» أو كانوا في عهدة

عناصر أخرى من التنظيم، في عداد المفقودين. وراقب المركز الإجراءات القضائية التي جرت ضد البيتلز من أجل جمع معلومات عن الأشخاص المفقودين من باب سعيه إلى تحقيق عدالة أكثر شمولاً للعائلات المعنية بالقضية، كما حرص أيضا على أن تشكل الإجراءات دعما ومساندة لمطلب تحقيق العدالة لعدد أكبر من الضحايا.

وتمكنت مراقبة المركز التي حضرت الجلسات العلنية للمحاكمة من جمع معلومات تتعلق بثمانية عشر موقعا منفصلا مخصصا لاعتقال الأشخاص، ومعرفة طريقة إدارتها، وأساليب استخدامها في الفترة ما بين آذار/ مارس ٢٠١٣، وحزيران/ يونيو ٢٠١٤، أي في أوج سيطرة تنظيم داعش على مناطق معينة في سوريا. وتوزعت المواقع على مناطق في محافظات حلب، وإدلب، والرقعة التي مثلت مساحات واسعة من المناطق الواقعة تحت سيطرة التنظيم. ومع أن بعض المواقع تم استخدامها على ما يبدو كأماكن احتجاز مؤقتة مثل دورة المياه التي احتُجز نيكولاس هينين فيها لفترة وجيزة، إلا أنه ثمة مواقع أخرى من قبيل مشفى حلب في حي قاضي عسكر تم استخدامها كسجون دائمة. وتمكن المركز عموما من تحديد المواقع الجغرافية لسبعة من المراكز، وتؤكد المركز من أنها استخدمت لفترات احتجاز أطول، أو أنها شهدت تناوب عدد كبير من المعتقلين عليها في فترات مختلفة. كما جمع المركز معلومات تفصيلية عن تحركات ١٨ رهينة أجنبي، نجا منهم عشرة بينما قُتل ثمانية آخرون في نهاية المطاف. وتعززت المعلومات التي جرى جمعها أثناء المحاكمة بفعل المعلومات الأخرى المستقاة من المقابلات التي أُجريت مع ثلاثة من الرهائن الشهود الذين نجوا وظلوا على قيد الحياة، وأيضًا من خلال التواصل مع منظمة أخرى تعمل على قضية خلية بيتلز داعش، وعن طريق المقابلة التي أُجريت من خلال وسيط مع ألكساندا كوتي.



مهامهم فيها. وبالمحصلة، كانت المحاكمة مصدراً مهماً للمعلومات المتعلقة بمراكز الاعتقال في محافظتي حلب وإدلب.

توضح الخارطة التالية أهم سبعة منشآت للاعتقال تمكن المركز من تحديد مواقعها عقب مراقبة الإجراءات خلال محاكمة البيتلز وإجراء المقابلات الإضافية بعد انتهائها. ويمكن العثور على خصائص ومواصفات المواقع مع شرح طريقة احتجاز الرهائن فيها، وترحيلهم منها وإليها في فترات مختلفة، في الملحق المرفق بهذا التقرير الموجز. واعتُقل جميع الرهائن الأجانب في معظم تلك المنشآت في مراحل معينة بينما اعتُقل قلة آخرون في باقي المنشآت الأخرى. وتم ترقيم منشآت الاعتقال وفقاً للتسلسل الزمني التقريبي لفترات احتجاز الرهائن فيها.

تنبغي الإشارة إلى أن صيغة الخارطة وتفاصيل جدول التسلسل الزمني ليست قطعية أو نهائية، لا سيما في ضوء التباين الذي لاحظ المركز وجوده في روايات الشهود حول مواقع منشآت الحجز أو مراكز الاعتقال، وطريقة عملها. وقد يُعزى ذلك التباين إلى أن تنظيم داعش قد عمد بشكل متكرر إلى نقل الرهائن ما بين تلك المنشآت أكثر من مرة، فضلاً عن اختلاف الأسماء المعطاة لبعض المنشآت، والمدة الزمنية التي انقضت منذ أن وقعت الأحداث والوقائع المطروحة هنا. والمركز ماضٍ في توثيق تلك المنشآت من أجل تقليص حجم التباين في روايات الشهود، وتعميق فهمه لآلية داعش المعتمدة في الاعتقال وتسيير منشآته. وتتوفر في الأسفل نسخة تفاعلية بالكامل من الخارطة، كما يرد في الملحق المرفق بالتقرير الحالي مواصفات تلك المنشآت وخصائصها.

المعلومات التي توصل إليها: حصل المركز على الموقع الجغرافي الدقيق أو التقريبي، ومعلومات مهمة تتعلق بسبع منشآت اعتقال على وجه الخصوص. وتمكن المركز أيضاً من معرفة التسلسل الزمني التقريبي للأحداث لكل موقع في الفترات التي كان فيها الموقع مستخدماً لأغراض الاعتقال. وخُصص بعضها للرهائن الأجانب، ولكن ربما كانت الأماكن الأخرى بمثابة منشآت اعتقال «عامة الناس» من قبيل السجون المركزية، أو القواعد العسكرية، حيث احتُجز فيها الكثير من المعتقلين. وتمكن المركز في تلك الحالات من جمع معلومات أساسية عن هوية المعتقلين فيها، وذلك من أجل التوصل إلى هوية الوحدة الأمنية التابعة لداعش التي أشرفت على تسيير أعمال السجن أو مركز الاعتقال.

أهمية تلك المعلومات: تبرز في هذا السياق أهمية الموقع الجغرافي لمراكز الاعتقال كونه يقع في صلب التحقيقات التي يجريها المركز للبحث عن الأشخاص المفقودين أو معرفة مصيرهم. ويتيح ذلك للمركز أن يفهم التفاصيل الخاصة بمنشآت الاعتقال وأساليب إدارتها بحيث يتسنى له أن يضع فرضيات لتحديد الأماكن التي اعتُقل فيها المفقودون. وعلى سبيل المثال، من المحتمل أن يتم نقل من يخالف قوانين داعش الدينية إلى أحد السجون التي تديرها شرطة الأخلاق (الحسبة) بينما من المرجح إرسال من يتم أسرهم من عناصر الجيش السوري الحر إلى أحد السجون التي يديرها المكتب الأمني. وساعدت المعلومات عن الفترة التي كانت تُستخدم فيها المنشأة لاعتقال الأشخاص المركز على فهم الأماكن التي يُحتمل أن أشخاصاً قد اعتُقلوا فيها اعتماداً على وقت اختفائهم. وتقع معظم الأماكن التي تم تحديد مواقعها في مناطق خارج سيطرة قوات سوريا الديمقراطية مما يجعل من الصعب على المختصين بالتوثيق في المركز أن يباشروا



السجون التي استخدمها "البيتلز": 1. سجن أرمناز (آذار/ مارس -تموز/ يوليو 2013)، 2. معسكر كفر تخاريم (إبريل/ نيسان 2013)، 3. مشفى حلب (حزيران/ يونيو – آب/ أغسطس 2013)، 4. سجن الشيخ نجار الأمني (آب/ أغسطس – تشرين الثاني/ نوفمبر 2013)، 5. سجن كفرجوم (تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 – كانون الثاني/ يناير 2014)، 6. سجن المنصورة (كانون الثاني/ يناير 2014)، 7. سجن العكرشي الأمني (شباط/ فبراير – حزيران/ يونيو 2013)

[يمكنكم النقر هنا للوصول إلى خريطة تفاعلية للمواقع التالية](#)

## أنماط نقل المعتقلين من السجون وإليها وفيما بينها

المعلومات التي توصل المركز السوري للعدالة والمساءلة إليها: تمكن المركز من جمع بيانات عن تحركات ١٨ رهينة أجنبية ونقلهم بين سبعة منشآت احتجاز في فترات زمنية مختلفة. وفي ضوء هذه المعلومات التفصيلية المتعلقة بعمليات نقل الرهائن أو ترحيلهم من منشأة إلى أخرى، أضحت الواضح أن خلية البيتلز حرصت في الفترة ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ على نقل الرهائن من الغرب إلى الشرق لا سيما مع تمكن جماعات المعارضة المسلحة من دحر تنظيم داعش، وإخراج عناصره من محافظتي إدلب وحلب باتجاه معاقله في شرق سوريا. ولا يُعد هذا النمط من نقل الرهائن جديداً في حد ذاته، ولكن المحاكمة وفرت تواريخ دقيقة لعمليات النقل وتحركات الرهائن حيث تركز معظمها في أواخر عام ٢٠١٣، وأوائل العام ٢٠١٤.

أهمية تلك المعلومات: يكتسي فهم عمليات نقل المعتقلين وتوقع محطاتها المحتملة أهمية محورية لقدرة المركز على معرفة المحطة الأخيرة التي تواجد فيها المعتقلون قبل أن تُفقد آثارهم. وتسنّى للمركز أن يعرف من خلال المحاكمة معلومات محددة حول عمليات النقل والترحيل (من قبيل تحديد مركزين تم نقل المعتقلين منهما وإليهما بشكل دوري) لما لذلك من أهمية في تعقب تحركات ومصير أشخاص آخرين اعتُقلوا في تلك المنشآت. كما ساهمت تلك المعلومات المحددة في رسم ملامح اتجاهات عامة أوسع نطاقاً من قبيل تحديد تواريخ نقل التنظيم لرهائنه شرقاً، وهو ما من شأنه أن يساعد على توقع تحركات المعتقلين في مراكز اعتقال قريبة جرى تحريرها من قبضة داعش أواخر عام ٢٠١٣، وأوائل عام ٢٠١٤.

## أماكن تنفيذ الإعدامات، ومواقع المقابر

المسلمين جنوب مدينة الرقة في منطقة صحراوية تقع خلف الضفة اليمنى لنهر الفرات. وفي المقابل، قاد العمل الذي قام به فريق شؤون المفقودين والطب الشرعي السوري إلى التأكد من أن الضحايا المسلمين الذين أعدمهم التنظيم بالإضافة إلى قتلى التنظيم من عناصره دُفِنوا داخل مدينة الرقة بشكل عام. وعلى نحو أكثر أهمية، تؤكد المركز في المقابلات الإضافية التي أجراها من أن تنظيم داعش غالبا ما اعتمد على الطواقم الطبية من المجتمعات المحلية الواقعة تحت سيطرتها للتخلص من جثث من قام بإعدامهم.

**أهمية تلك المعلومات:** تقع مسألة تحديد أماكن رفات من أعدم من المعتقلين وإعادته إلى عائلاتهم في صلب التحقيقات المتعلقة بمعرفة مصير الأشخاص المفقودين. ووفرت المعلومات التي تم جمعها أثناء محاكمة البيتلز أدلة حول مقابر تضم رفات رهائن أجانب وسوريين أعدمهم التنظيم، ومواقع مقابر أخرى لأشخاص لم يُعرف مصيرهم بعد، وساهمت في الوصول إلى شهود محتملين في المجتمعات المحلية في سوريا ممن عرفوا طريقة عمل داعش في هذا السياق.

المعلومات التي توصل إليها: توصل المركز من خلال إفادات الشهود أثناء المحاكمة، وما أعقبها من مقابلات معهم إلى معرفة تفاصيل إعدام ما لا يقل عن ١٤ شخصا لم يبلغ عنهم أحد سابقا فضلا عن توصله إلى تحديد الموقع التقريبي الذي دُفن فيه ستة منهم. كما أكدت إفادات الشهود في المحاكمة وجود بعض الأنماط العامة المتعلقة بممارسات التنظيم في إعدام الأشخاص ودفن جثثهم، وهي ممارسات كان المركز على دراية بها من قبل، حيث تبين له أن الإعدامات وعمليات الدفن غالبا ما تمت على مسافة من مراكز الاعتقال (مثال: قد تصل المسافة إلى كيلومتر واحد كما حصل في سجن العكيرشي الأمني الذي احتُجز فيه الرهائن الأجانب في ربيع عام ٢٠١٤).

كما توصل المركز عقب المحاكمة إلى معرفة معلومات حول ممارسات وأنماط إضافية متعلقة بدفن القتلى، وذلك من خلال المقابلة غير المباشرة التي أجراها المركز مع ألكسيندا كوتي. وفي محافظة الرقة على سبيل المثال، دُفنت جثث ضحايا داعش من غير



المنطقة المحيطة بمعسكر كفر تخاريم



المنطقة المحيطة بسجن الشيخ نجار الأمني

كيف يمكن للجهات الفاعلة المعنية بالمساءلة أن  
تساند التحقيقات؟

كانت مراقبة محاكمة البيتلز، وإجراء مقابلات إضافية مع الشهود طريقة فعالة مكنت المركز السوري للعدالة والمساءلة من جمع أدلة قيّمة. ولكن يتعذر على المنظمات الحقوقية منطقياً أن تراقب كل محاكمات عناصر داعش على مستوى العالم. ولذلك ينبغي لجميع الجهات الفاعلة المعنية بالمساءلة لا سيما دوائر الادعاء العام، والشرطة، وجهات التحقيق الأخرى، والآليات من قبيل الآلية الدولية المستقلة والمحايدة، أن تقوم بدور فعال لضمان تحديد طبيعة المعلومات ذات الصلة، وإطلاع المركز عليها.

## تحديد القضايا ذات الصلة بالبحث عن المفقودين

ينبغي للجهات الفاعلة المعنية بالمساءلة أن تُعلم المركز لدى تحريكها تحقيقاً جنائياً قد تكون له صلة بالبحث عن المفقودين في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة داعش في سوريا. وقد يشمل ذلك التحقيقات الجنائية في سياق ملاحقة من يُشتبه بانتمائهم للتنظيم ولهم صلة بمراكز الاعتقال، أو أحد فروع جهاز الأمن التابع للتنظيم الذي أشرف على تلك

المواقع أو المنشآت (وبعبارة أخرى العناصر من مراكز الحسبة، والشرطة الإسلامية، والمكتب الأمني). وحتى إذا لم يكن أحد المشتبه بانتمائهم لداعش مرتبطاً بأحد مراكز الاعتقال (كأن يكون قام بدور المحقق على سبيل المثال)، فقد تتوفر بحوزته معلومات عن شخص احتُجز عنوة، بما في ذلك على سبيل المثال النساء اللواتي تم استعبادهن في منازل خاصة. وأخيراً، ثمة قيمة كبيرة للمعلومات التي قد تتوفر بحوزة كل من كان له علاقة بنظام المحاكم لدى داعش، بالإضافة إلى ما يعرفه من معلومات عن القرارات القضائية الصادرة عنها بخصوص اعتقال الأشخاص، أو ترحيلهم من سجن لآخر، أو إعدامهم. ونورد تالياً بضعة أمثلة على الطريقة التي يمكن من خلالها للسلطات القانونية أن تقدم المساندة المطلوبة لدى قيامها بالتحقيق في القضايا ذات الصلة أو ملاحقة الجناة فيها. وإذ يرحب المركز بكل الملاحظات الجنائية لمقاضاة مرتكبي جرائم الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري التي ارتكبتها أطراف النزاع الأخرى بخلاف تنظيم داعش، بما في ذلك قوات النظام السوري، فلا يملك المركز القدرة حالياً التي تخوله متابعة التحقيقات المرتبطة بمعرفة مصير المفقودين

## **إطار جانبي: الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، ومنظمات المجتمع المدني السورية المعنية بالبحث عن الأشخاص المفقودين/المغيبيين**

خطت الآلية الدولية المحايدة والمستقلة خطوات نحو تعزيز هذا الشكل من تبادل البيانات من خلال إبراز المعلومات التي قد تكون لها صلة بالتحقيقات المتعلقة بالبحث عن المفقودين. ولكن لا تزال الآلية مصرة حتى اليوم على حصر إمكانية الاطلاع على تلك البيانات في المنظمات الدولية فقط. وقد يكون هذا النهج المعتمد لدى الآلية منطقياً في سياقات سابقة، ولكن لا يمكن للمنظمات الدولية في حالة سوريا الدخول إلى البلاد، وهو ما يجعلها بمعزل عن قيادة التحقيقات الجارية حالياً. وفي واقع الحال، لا تتولى المنظمات الدولية قيادة تحقيقات البحث عن المفقودين في الكثير من بلدان العالم من قبيل الأرجنتين وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية، وتتولى منظمات المجتمع المدني المحلية هذه المهمة عوضاً عنها، لا سيما في السياقات التي تكون الدولة وأجهزتها متورطة في ارتكاب جريمة الاختفاء القسري.

ومع أنه قد يتعذر أحياناً تزويد منظمات المجتمع المدني المحلية ببيانات بعض القضايا بحوزة الآلية الدولية المحايدة والمستقلة جراء الاتفاقات المبرمة مع الكيانات التي زودت الآلية بها، إلا أنه ينبغي للآلية أن تسعى ما أمكن إلى تعديل سياساتها الداخلية وبنود الاتفاقات التي تبرمها بشأن تبادل البيانات بما يتيح تبادل الأدلة المتعلقة بالمفقودين مع المنظمات التي تحقق في معرفة مصير أولئك الأشخاص شريطة أن تفي بالمعايير الأساسية للحفاظ على سرية البيانات وخصوصيتها. وحينها، قد ترتأي الآلية الدولية المحايدة والمستقلة في بعض الحالات عدم الإفصاح عن البيانات بحوزتها إذا كانت تحتوي معلومات شخصية، الأمر الذي من شأنه أن يستبعد إلى حد بعيد المخاوف المتعلقة بضمان أمن البيانات.

## الربط بين الشهود والمركز

غالباً ما تقود المحاكمات الجنائية إلى تحديد هوية شهود، من ضمنهم ضحايا معتقلات داعش، وقد تتوفر بحوزة أولئك الشهود أدلة قيمة جدا حول المفقودين، ولكن قد لا تكون لها صلة مباشرة بالتحقيقات الجنائية المعنية. وينبغي للسلطات أن تُعلم الشهود عند تواصلها معهم بوجود فرصة أخرى تتيح لهم تقديم إفادات أو معلومات تساعد تحقيقات البحث عن المفقودين بالإضافة إلى تعزيز الأدلة المتصلة بالمحاكمات الجنائية. وقد تلجأ السلطات إلى تزويد الشهود مباشرة بالمعلومات الواردة في الملحق رقم ٣ كي تترك لهم حرية اتخاذ القرار بشأن إمكانية الترتيب لإجراء مقابلة مع المركز السوري للعدالة والمساءلة.

## السماح بالوصول إلى المتهمين

تتوفر في الكثير من الحالات بحوزة الجناة أنفسهم أهم المعلومات، وأكثرها قيمة فيما يتعلق بالمفقودين، ولا سيما المعلومات المتعلقة بمواقع مراكز الاعتقال، وأماكن المقابر السرية. وإذا أبدى المتهمون رغبة في التعاون، فبوسع السلطات القانونية أن تسمح للمركز أن يستجوبهم بشكل مباشر عقب انتهاء محاكمتهم. وكحل بديل، فبوسع السلطات القانونية أن تدمج الأسئلة المتعلقة بتحقيقات معرفة مصير المفقودين في سياق الاستجواب الخاص بها قبل أن تزود المركز بالإجابات والبيانات المتصلة بها. ويمكن الاطلاع على دليل إرشادي حول هذا النوع من الاستجواب في الملحق رقم ٢.

المرتبطين بتلك القضايا. وثمة منظمات سورية أخرى من قبيل رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا قد تكون مؤهلة أكثر من المركز للتعاون مع دوائر الادعاء العام بشأن ذلك النوع من القضايا.

## تبادل الأدلة مع المركز، أو اطلاعه عليها

بوسع المحققين في سياق التحقيقات الجنائية التي يجرونها أن يجمعوا مباشرة الأدلة المتعلقة بالتحقيقات حول مصير المفقودين أيضاً. وعلى سبيل المثال، قدّم الادعاء العام خلال محاكمة الشفيح الشيخ خارطة تقريبية للمواقع الجغرافية لمراكز الاعتقال ذات الصلة. ويمكن إطلاع المركز على هذا النوع من الأدلة المقدمة في المحكمة، ولكن لم يُتيح للمركز أن يطلع على بعض المعلومات التي جُمعت في سياق قضايا معينة، ولم تتم الاستعانة بها في المحاكمة، على الرغم من احتمال كونها مفيدة وذات صلة بقضايا البحث عن المفقودين. وإذا تمت الإشارة إلى وجود تلك الأدلة ومن ثم تبادلها مع المنظمات المعنية، فبوسع مكاتب الادعاء العام أن تحرص على أن تكون مثل هذه الأدلة سندا حقيقيا لعمليات تحقيق العدالة أيضاً.



المنطقة المحيطة بسجن كفرجم



المنطقة المحيطة بسجن المنصورة

## خلاصة واستنتاجات

ملاحقة خلية «البيتلز» في داعش قضائياً هي خطوة مهمة، ولكنها تظل محدودة على طريق تحقيق العدالة لضحايا جرائم تنظيم داعش. ولم يتم حتى الساعة تحديد مكان رفات الرهائن الأمريكيين الأربعة الذين قتلهم التنظيم، ولم تتم إعادته إلى عائلاتهم. وعلاوة على ذلك، لا يزال عدد لا حصر له من مجهولي الهوية من المعتقلين السوريين في عداد المفقودين عقب اعتقالهم رفقة الرهائن الأجانب في نفس مراكز الاعتقال التي استخدمها عناصر خلية البيتلز. وما انفكت عائلاتهم تبحث عنهم، مع افتقارهم للدعم والمساندة من السلطات، فضلا عن المعاناة العاطفية، والمصاعب المادية التي تواجههم في ظل غياب ذويهم.

وسعى المركز من خلال مراقبة محاكمة «البيتلز» إلى الحصول على معلومات تتعلق بمصير المفقودين وتحقيق العدالة الشاملة لعائلات الضحايا في هذه القضية، وحرص بنفس القدر من الاهتمام على أن تساند الإجراءات مطلب تحقيق العدالة لعدد أكبر من الضحايا. وقاد ذلك إلى خيوط مهمة أخرى سيسترشد بها المركز في سياق التحقيقات التي يجريها لمعرفة مصير المفقودين. وفي ضوء التباين الحاصل بين روايات الشهود أثناء الإجراءات، وتلك الواردة في المقابلات التي أجريت عقب انتهائها، ينبغي أن يكون هناك قدر أكبر من التعاون بين المركز والسلطات القانونية توخياً لتوضيح تلك النقاط المتضاربة. ومن دون أدنى شك، لن يكون النجاح حليف جهود البحث عن المفقودين عموماً في ظل غياب التعاون المستمر والوثيق بين السلطات القانونية، والمركز، والشهود كما يبرهن التقرير الحالي. ولعل المساندة التي حظي بها المركز من السلطات القانونية في الولايات المتحدة على صعيد السماح له بالتواصل مع أحد عناصر داعش

بالتوازي مع العمل عن كثب مع الشهود في محاكمة البيتلز، تكون مثالا بارزا على هذا النوع من التعاون المتبادل، وتبرهن على ما تحققه من مكاسب لصالح التحقيقات. وتشكل محاكمات عناصر داعش الجارية في أوروبا حالياً فرصة سانحة لتوسيع نطاق التعاون بشكل أكبر<sup>١</sup> وتوفر الملاحق التالية المرفقة بالتقرير المزيد من الإرشادات حول كيفية المضي بهذا التعاون قدماً بالشكل الصحيح.

١ للاطلاع على قائمة بالمحاكمات الجارية حالياً في أوروبا بحق عناصر يُشتبه بانتمائهم لداعش، انظر الملحق رقم ١ في تقرير المركز الصادر بعنوان ["حالة العدالة في سوريا ٢٠٢٢"](#) (واشنطن العاصمة، المركز السوري للعدالة والمساءلة، ٢٠٢٢).





المنطقة المحيطة بسجن العكيرشي الأمني

الملحق: مصادر متاحة للآليات المعنية بالمساءلة

## الملحق ١: ما هي البيانات التي لها صلة بالتحقيقات في مصير المفقودين؟

يشجع المركز السوري للعدالة والمساءلة الجهات الفاعلة المعنية بالمساءلة على تبادل المعلومات التي قد تكون لها صلة بقضايا المفقودين. ومع ذلك، قد لا يتضح بشكل مباشر أشكال المعلومات التي تهتم المركز في هذا السياق. ونورد تاليا نبذة عامة عن المعلومات التي تكتسي أهمية لعمل المركز بهذا الخصوص:

- أسماء الأشخاص الذين يُعتقد أنهم في عداد المفقودين، أو الذين شوهدوا في مراكز الاعتقال، أو من تم إعدامهم.
- المعلومات حول نقل المعتقلين بين مختلف منشآت الاعتقال التابعة لتنظيم داعش، وسواء أكانت معلومات متعلقة بعملية نقل واحدة، أو بتفاصيل وأساليب تنفيذ عمليات النقل، أو إدارتها فيما بين المراكز.
- الموقع الجغرافي لأي مركز من مراكز الاعتقال، وبعبارة أخرى المعلومات المتعلقة بموقع اعتقال الأشخاص عنوة لدى تنظيم داعش (بما في ذلك المنشقين عن التنظيم، ومقاتلي جماعات المعارضة المسلحة الأخرى، والمدنيين)، ويشمل ذلك السجون الرسمية بإدارة أحد فروع جهاز الأمن التابع لداعش، والسجون السرية المقامة على عجل وبشكل مؤقت أو غير رسمي داخل منازل الأفراد.
- المعلومات المتعلقة بإدارة منشآت الاعتقال، أو تلك المتعلقة بالتفاصيل الداخلية لعمل السلطات

ذات الصلة، بما في ذلك الفروع الثلاثة الرئيسية لجهاز الأمن التابع لداعش (مراكز الحسبة، والشرطة الإسلامية، والمكتب الأمني).

## الملحق ٢: أسئلة موجهة إلى المتهمين من داعش

فيما يلي نبذة موجزة عن أنواع الأسئلة التي بوسع المحققين الجنائيين توجيهها إلى المتهمين من داعش بغية جمع معلومات متعلقة بجهود البحث عن المفقودين:

### آليات الاختطاف، والاعتقال، والإعدام

هل تعرف كيف تم تنفيذ عمليات التوقيف؟ وما هي الجهات أو الأفراد الذين أصدروا مذكرات التوقيف أو تولوا تنفيذها؟ وأين حصلت عمليات الاعتقال عموماً؟ (مثال: عند الحواجز العسكرية، أو نقاط التفتيش، أو أثناء مدهامة المنازل، أو القيام بأعمال الدورية، وما إلى ذلك؟)

ماذا حصل للمعتقلين عقب القبض عليهم؟ وكيف تم إصدار الأحكام بحقهم؟ وهل أُحيلوا إلى المحاكمة، وأين؟ وهل كانوا معتقلين بانتظار المحاكمة؟ يُرجى بيان تسلسل الأحداث زمنياً.

هل أنت على علم بوجود مراكز اعتقال بعينها؟ قد يشمل ذلك منشآت الاعتقال الدائمة من قبيل مراكز الحسبة، أو منازل خاصة أودع فيها مختطفون لفترة قصيرة الأجل مثلاً. وهل بوسعك أن تدلنا على موقعها، أو تشير إلى مكان وجودها على الخارطة؟ ومن هي الجهات أو الأفراد الذين كانوا مسؤولين عن إدارة تلك المنشآت؟ وهل كانوا تابعين لفرع محدد من فروع

## الملحق ٣: معلومات خاصة بالشهود

يسعى المركز بنشاط وراء الحصول على معلومات متعلقة بمن اختطفوا على أيدي عناصر داعش في سوريا، والعثور على أدلة متعلقة بمنظومة الاعتقال المعتمدة لدى التنظيم عموماً. وإذا كنت أحد الناجين من معتقلات داعش، أو تتوفر بحوزتك أدلة على عمليات الاعتقال أو القتل التي نفذها التنظيم، فيُرجى الاتصال بنا كي يتسنى لنا ان نناقش معك طبيعة الوثائق الموجودة بحوزتك، وما إذا كانت تصلح لمساندة التحقيقات المعنية.

### ماذا سوف يحصل عندما تتصل بالمركز السوري للعدالة والمساءلة؟

سيرتب أحد موظفي التوثيق في المركز لإجراء مقابلة معك ومناقشة تفاصيل محنتك. كما بوسعك أن تطلب الحديث مع رجل أو امرأة، وإجراء المقابلة باللغة العربية، أو الكردية، أو الإنجليزية. إن التواصل مع المركز لا يعني أنك وافقت حكماً على ان تُجرى مقابلة معك، وبوسعك أن توقف المقابلة متى ما شئت إذا غيرت رأيك.

### ما هي المعلومات التي يحرص المركز السوري للعدالة والمساءلة على جمعها؟

سوف يطرح عليك موظف التوثيق في المركز أثناء المقابلة أسئلة عن محنتك أثناء الاعتقال، بما في ذلك طبيعة فترة الاعتقال، والمحاکمات أو الإجراءات الجنائية بحقك إن وُجدت، ومواقع مراكز الاعتقال وأنواعها التي تم احتجازك فيها. ونحن ندرك تمام الإدراك أن الخوض في مثل هذا الذكريات المؤلمة قد يكون مزعجاً ويبعث على عدم الارتياح، وبوسع الشخص أن يطلب وقف المقابلة أو أخذ استراحة في أي وقت، أو حتى توزيع وقت المقابلة على أكثر من

جهاز الأمن التابع لداعش من قبيل مراكز الحسبة، أو الشرطة الإسلامية، أو المكتب الأمني، أو الشرطة العسكرية؟

هل تم تدوين أسماء المعتقلين، أو توثيق مواقع قبورهم؟ إذا كانت الإجابة نعم، فكيف تم تخزين مثل هذه البيانات (عبر الإنترنت، أو على أقراص صلبة، أو ورقياً وما إلى ذلك)؟ هل تعرف أين توجد تلك السجلات حالياً؟

هل تعلم عن معتقلين تم إعدامهم في ذلك الموقع؟ وهل يمكنك أن تصف وقائع معينة شهدت إعدام أشخاص، بما في ذلك مكان حدوثها وهوية ضحاياها؟ ومن هم الأفراد أو الكيانات المسؤولة عن تنفيذ الإعدامات؟

### المقابر الجماعية والممارسات المتبعة في دفن الجثث:

من هم الأفراد أو الكيانات المسؤولة عن حفر المقابر؟ وهل تعرف هوية أحد أولئك الأفراد على وجه التحديد ومكان تواجده حالياً؟

هل لديك علم بوجود مواقع فيها مقابر من دون شواهد أو علامات فارقة؟ وكيف تم اختيار مواقع المقابر؟ وهل كانت هوية الضحايا أو انتماءاتهم تحدد مكان دفن الضحايا؟ وكيف؟

### تحديد هوية المعتقلين:

هل سبق لك وأن تواصلت شخصياً مع أحد المعتقلين؟ وهل تعرف اسم معتقل تواصلت معه؟ وما هو آخر مكان تم اعتقاله فيه، ومتى كانت آخر مرة شاهده فيه؟ وهل تعلم ماذا حصل له؟

جلسة واحدة حسب الاقتضاء. وينبغي لآليات العدالة في الخارج التي تعول على إفادات أولئك الشهود أن توفر الدعم النفسي والاجتماعي لهم.

ويأمل المركز أن يستخدم المعلومات المستخلصة في نهاية المطاف من أجل تحديد مصير المفقودين، ومعرفة مكان رفاتهم إذا لم يكونوا على قيد الحياة، وإعادة تدويرها إلى ذويهم.

**كيف سيتم استخدام هذه المعلومات؟**  
يسعى المركز وشريكه فريق شؤون المفقودين والطب الشرعي في سوريا حثيثا إلى جمع معلومات عن المفقودين كي يتوصل إلى معرفة مصيرهم عقب اعتقالهم لدى تنظيم داعش في شمال شرق سوريا.

إذا كنت مهتما بدعم مشروع المركز السوري للعدالة والمساءلة، فيمكنك الاتصال بنا على عنوان البريد الإلكتروني:

[info@siriaaccountability.org](mailto:info@siriaaccountability.org)

أو قم بزيارة [صفحتنا](#) على موقع فيسبوك.



المنطقة المحيطة بمشفى حلب

## الملحق: وضع خارطة للسجون التي استخدمها «البيتلز»

### يمكنكم النقر هنا للوصول إلى خريطة تفاعلية للمواقع التالية

#### ١. سجن أرمناز: آذار/ مارس – تموز/ يوليو ٢٠١٣.

في آذار/ مارس ٢٠١٣، وبمجرد أن أقدم البيتلز وغيرهم من عناصر داعش على اختطاف الأجانب وأخذهم كرهائن، احتُجز أربعة منهم على الأقل في أحد المواقع الذي أشار إليه الشهود في محاكمة الشيخ باسم «الصندوق». وتمكن المركز من خلال المقابلات التي أجراها مع الشهود من تحديد موقع المكان الكائن على مقربة من بلدة أرمناز في محافظة إدلب. ولا يظهر أن ذلك الموقع كان أحد مراكز الاعتقال الرئيسية المعتمدة لدى تنظيم داعش، وقيل إنه مكون من زنزانة واحدة أعدت على عجل داخل غرفة منفردة ذات سقف مرتفع. وأجرى البيتلز عمليات الاستجواب والتعذيب في هذا الموقع تحديدا بينما يبدو أن عناصر آخرين من التنظيم كانوا مسؤولين عن الإدارة المبدئية لشؤون الرهائن الأجانب الذين اختطفوا في مناطق أخرى من شمال سوريا في ذلك الوقت.

#### ٢. معسكر كفر تخاريم: نيسان/ أبريل ٢٠١٣

أقام تنظيم داعش معسكرا لقواته على قمة أحد الجبال المطلة على بلدة كفر تخاريم في محافظة إدلب في الفترة ما بين نيسان/ أبريل وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ على أقل تقدير، وذلك في سياق الحملات العسكرية التي شنها التنظيم على جماعات المعارضة السورية المسلحة. وحدد المركز السوري للعدالة والمساءلة موقع تلك المنشأة من خلال المقابلة التي أجراها مع ألكساندا كوتي، ويعتقد أن رهينة أجنبية واحدة على الأقل قد جرى نقلها إلى ذلك المعسكر في

أبريل/ نيسان ٢٠١٣، وذلك قبل أن يتم إعادة الرهينة إلى سجن أرمناز بعد فترة وجيزة. والتقى الرهينة أثناء اعتقاله في كفر تخاريم بأحد المعتقلين السوريين. ويكتسي هذا الموقع أهمية لأنه شهد احتجاز مقاتلين مسلحين رفقة معتقلين مدنيين. وعلم المركز من خلال المقابلات اللاحقة التي أجراها أن بعض المفقودين السوريين الذين تعقب المركز أخبارهم من سجن الشيخ نجار الأمني قد تم إعدامهم في كفر تخاريم كما قيل، ودُفِنوا على مقربة منه. ولم تكن تلك الإعدامات الوحيدة التي يُعتقد أنها نُفذت في تلك المنشأة.

#### ٣. مشفى حلب: حزيران/ يونيو – آب/ أغسطس ٢٠١٣

شهدت الفترة الواقعة بين شهري حزيران/ يونيو، وآب/ أغسطس من عام ٢٠١٣ وصول رهائن أجانب اختطفوا من مواقع مختلفة في شمال شرق سوريا إلى إحدى المنشآت الطبية في مدينة حلب بعد أن حولها تنظيم داعش إلى سجن. وبحلول نهاية فصل الصيف، وصل عدد الرهائن الأجانب المحتجزين في تلك المنشأة إلى تسعة. وأشار الشهود أثناء محاكمة الشيخ إلى تلك المنشأة على أنها مجرد «مشفى» ببساطة. وتأكد المركز من خلال المقابلات اللاحقة أن المنشأة كانت تقع داخل مجمع المشفى الوطني في حي قاضي عسكر. وعلى الرغم من أن الرهائن الأجانب كانوا قد احتُجزوا بشكل منفصل في قبو مبنى المشفى، كان السجن في حد ذاته منشأة اعتقال عامة أودع فيها المعتقلون على اختلاف أسباب احتجازهم. ولقد اعتُقل فيها السجناء المهمون جدا «السجناء الأمنيون» من قبيل الأسرى من مقاتلي الجيش السوري الحر، والصحفيين، بالإضافة إلى ناشطين مدنيين، وأشخاص اعتقلتهم شرطة داعش الإسلامية،

أو الشرطة الجنائية قبل أن يتم نقلهم إلى المشفى للمزيد من الاستجواب والتحقيق.

#### ٤. سجن الشيخ نجار الأمني: آب/ أغسطس - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣

استُخدم هذا السجن في نفس الوقت تقريبا الذي استُخدم فيه المشفى بحلب كسجن أيضا، وأشارت المحاكمة إلى أنه يقع في مكان ما داخل مدينة حلب. واقتيد ما لا يقل عن ٩ رهائن من المشفى إلى هذا السجن في آب/ أغسطس ٢٠١٣. وجلب التنظيم بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر خمس رهائن أجنبية آخرين كي ينضموا إلى المجموعة الأولى من الرهائن المحتجزين هناك. وعلى الرغم من أن المحاكمة لم تكشف الكثير عما نعتة الشهود باسم «المصنع» و«السرداب»، تمكن المركز أن يعرف من خلال المقابلات اللاحقة أن هذه المنشأة كانت من أهم مراكز الاعتقال في ضاحية الشيخ نجار الصناعية في حلب. وأقيم السجن دون مستوى سطح الأرض أسفل منجرة قريبة من مصنع سخانات الماء في منطقة الشيخ نجار الصناعية، وكان يشمل عددا من الزنازين. واعتُقل فيه الرهائن الأجانب ومقاتلو المعارضة، والمدنسون، والصحفيون المشهورون، والمدنيون المحليون ممن لديهم صلات اقتصادية أراد التنظيم أن يستغلها لصالحه. وانتشر التعذيب بشكل روتيني في هذا السجن، كما هي الحال في مراكز الاعتقال الأخرى التابعة لداعش، وقيل إن عمليات إعدام بعض المعتقلين قد نُفذت على مقربة منه.

#### ٥. سجن كفرجم: تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣ - كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤

تقع هذه المنشأة في منطقة ريف المهندسين بالقرب من كفرجم الواقعة على الحدود الفاصلة بين محافظتي حلب وإدلب. ومن المحتمل أن تكون هذه المنشأة

هي المكان الذي نقل البيتلز الرهائن الأجانب إليه في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣. ووصف الشهود في محاكمة الشيخ إحدى الفيلات التي تقع على بعد نحو ساعة ونصف بالسيارة عن مدينة حلب «باتجاه الجبال»، وأشاروا إليها باسم «العزبة» و«فندق الخمس نجوم». وصل عدد الرهائن الأجانب المحتجزين أصلا في هذه المنشأة إلى خمسة عند وصول المجموعة الأكبر من الرهائن إليها. وتمكن المركز من خلال المقابلات اللاحقة التي أجراها، ومنها المقابلة مع ألكساندا كوتي، من تحديد المنشأة في كفرجم على أنها من المراكز التي استُخدمت حصريا لاعتقال الرهائن الأجانب بشكل مؤقت، ولم تكن سجنا للعموم. وفي مطلع العام ٢٠١٤، نقل التنظيم بشكل مؤقت الرهائن الأجانب من هذه المنشأة تحت وطأة التهديدات العسكرية المتنامية من طرف جماعات المعارضة المسلحة، واقتادوهم إلى سجون مؤقتة أُعدت على عجل في مناطق أكثر أمانا (وتحديدا إلى أحد المواقع الذي أطلقوا عليه اسم «المكتب»)، وجلبوا معهم ثلاثة رهائن أجنبية جدد في الطريق إلى هناك. ويذكر الشهود في المحاكمة سماعهم اقتراب أصوات الاشتباكات المسلحة أثناء احتجازهم في العزبة أواخر عام ٢٠١٣، وهي شهادة تتسق مع التغييرات في أرض المعركة التي دارت في محيط كفرجم حينها.

#### ٦. سجن المنصورة: كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤

في أواخر عام ٢٠١٣، وأوائل العام ٢٠١٤، نفذ تنظيم داعش عملية ضخمة لإعادة انتشار عناصره ونقل معتقليه إلى خارج مناطق شمال غرب سوريا، واتجه في نهاية المطاف إلى مناطق واقعة في الشمال الشرقي. أظهرت إفادات الشهود في المحاكمة أنه تم نقل الرهائن الأجانب إلى محافظة الرقة خلال تلك الفترة، ومن المرجح أن يكون ذلك قد تم ضمن قافلة ضخمة للتنظيم غادرت محافظة حلب. ومن غير الواضح بشكل دقيق طبيعة المسار الذي سلكته تلك القافلة،

ولكن من المعلوم أن الرهائن توقفوا لبرهة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في إحدى المنشآت التي عرفها الشهود باسم «المكتب» فقط. وأما المحطة الثانية والمهمة التي توقفت القافلة فيها في كانون الثاني/يناير فكانت الفيلا التي أطلق الناجون عليها لقب «فيلا الشط» نظرا لأنها تقع على الضفة اليمنى لنهر الفرات. كما أكدت المقابلات اللاحقة التي أجراها المركز أن ذلك المكان يقع بين مدينة الرقة وبلدة المنصورة. وتشير المقابلات مع الشهود إلى أن الفيلا استخدمت لاحتجاز الرهائن الأجانب تحديدا، وأشار الشهود أثناء المحاكمة أيضا إلى أنهم شاهدوا مقبرة واحدة على الأقل خارج سجنهم في الفيلا الواقعة على ضفة النهر.

#### ٧. سجن العكيرشي الأمني: شباط/فبراير - حزيران/يونيو ٢٠١٤

كشفت المحاكمة أن معظم الرهائن الأجانب قد اقتيدوا إلى ما يُعرف باسم «السجن الصحراوي» في محافظة الرقة خلال الفترة بين شباط/فبراير، وحزيران/

يونيو ٢٠١٤. ومكث معظم الرهائن في ذلك السجن بضعة أشهر قبل أن يتم الإفراج عنهم مقابل دفع الفدية، فيما استمر احتجاز رهائن آخرين فيه قبل نقلهم إلى نقاط أخرى في الرقة. وتؤكد المركز من خلال المقابلات اللاحقة من أن السجن يقع إلى الجنوب الشرقي من مدينة الرقة في منشأة العكيرشي النفطية التي استخدمها تنظيم داعش كمعسكر تدريبي. ومن المرجح أن يكون قد تم اقتياد الرهائن الأجانب المتبقين في سجن العكيرشي الأمني إلى أماكن أخرى قبيل شن التحالف الدولي غارات جوية على الموقع أوائل تموز/يوليو ٢٠١٤. وقال الشهود في محاكمة الشيخ إنه قد تم تنفيذ إحدى عمليات الإعدام أثناء اعتقالهم في منشأة العكيرشي على الرغم من وجود تضارب في الروايات المتعلقة بجنسية الشخص الذي تم إعدامه هناك. كما أظهرت المقابلات اللاحقة التي أجراها المركز أن جثة ذلك الشخص دُفنت على مقربة من المنشأة. واستمر اعتقال وإعدام معتقلين آخرين من قبل تنظيم داعش بعد نقل الرهائن الأجانب حيث أوردت وسائل الإعلام تقارير تحدثت عن تنفيذ داعش لإعدامات ميدانية بحق عناصره في العكيرشي.

المركز السوري  
للعدالة والمساءلة



[ar.syriaaccountability.org](http://ar.syriaaccountability.org) | @SJAC\_info